اسمنت أقل .. ولكن أسلم!

تنظر الاوساط الوطنية في الضفة والقطاع نظرة امل الى مشروع مصنع الاسمنت انطلاقا مما يمكن ان يؤدي اليه من المساهمة في بناء القاعدة الاقتصادية للاستقلال السياسي. وفي اعتقادنا ان قسما كبيرا من مؤسسي المشروع يشاركوننا هذا الامل. وسيكون من المفيد جدا ان يعتمد المصنع في تسويق انتاجه على السوق المحلية. اي سوق الضفة والقطاع وهذه مسالة هامة يجب النظر اليها بجدية.

فاعتماد المصنع على اسواق بعض الدول العربية لتسويق قسم كبير من انتاجه يمكن ان يجعل عملية التسويق مرهونة بشروط سياسية لا نظن ان اكثرية مؤسسي المشروع يوافقون عليها. و تفصيلا نقول:

ان الطاقة الانتاجية للمصنع المقترح تبلغ ١٥٠٠ طن يوميا في حين ان المعدل اليومي الحالي لاستهلاك الاسمنت في الضفة والقطاع يتراوح بين ٧٠٠ - ٨٠٠ طن قابلة للزيادة في المستقبل مع ازدياد الطلب المتوقع. وهذا يعني ان حوالي نصف انتاج المصنع لن يجد له سوقا محلية مما يرغم القائمين عليه على البحث عن مستوردين وحيث ان السوق الاسرائيلية ستكتفي بانتاج مصانع نيشر فان المستورد المحتمل المعقول سيكون اسواق الاردن والسعودية وغيرها....

وقد دلت التجربة العملية على ان سياسة حكام تلك الانظمة بالنسبة لاستيراد بضائع الضفة والقطاع تحكمها عوامل سياسية وتستخدم ببساطة من اجل املاء شروط سياسية معينة تجعل من القائمين على المصنع مضطرين الى عدم معارضتها على الاقل لضمان تسويق الاسمنت.

من هنا فان من المقترح وتلافيا للنتائج السلبية في المستقبل - ان يضع القائمون على المصنع نصب اعينهم مهمة الاكتفاء بانتاج ما يسد حاجة الضفة والقطاع فقط في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ شعبنا. ولن يكون هذا بالامر العسير خاصة اذا تذكرنا ان مصنع الاسمنت الاردني قد بدأ انتاجه بحوالي ٧٠ الف طن في السنة في حين ان المصنع المقترح يمكن ان ينتج ما بين ٢٥٠ - ٢٨٠ الف طن سنويا هي حاجة الضفة والقطاع.

وجهة نظر تصدر عن حرصنا الشديد على مستقبل المصنع والوطن نطرحها املين ان تلقى الاهتمام من مؤسسي المصنع.

تحت المجهر

نظامان اجتماعيان ونمطان من الحياة

لا يكاد يمر يوم واحد دون ان تنقل وسائل الاعلام المختلفة الانباء والمعلومات والمظاهرات التي تقوم بها العمال العاطلون عن العمل في الدول الراسمالية المتطورة.

وهذه الظاهرة هي طبيعية وتعكس حقيقة اساسية وهي ان النظام الراسمالي لن يتمكن من ايجاد حل لهذه المشكلة بصفة دائمة على المدى الطويل. وبغض النظر عن الاشارة طبعا الى ما تسببه ظاهرة البطالة من نتائج خطيرة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ناهيكم عن الخسائر المادية طائلة كان من الممكن استخدامها في زيادة الانتاج.

وبالمقابل فان الخبر الذي نشرته مجلة "الايكونوميست" البريطانية والمنشور في مكان اخر من هذه الصفحة يؤكد حقيقة معروفة لدينا جميعا وهي ان النظام الاشتراكي قد تمكن الى الابد على ظاهرة البطالة.

ان هذه الحقائق تدل بسطوع على الفروق الجوهرية والهائلة بين النظام الراسمالي والنظام الاشتراكي. فالاول تحكمه علاقات انتاج مصلحة فئة قليلة من المستغلين الاحتكاريين وهو غير قادر على حل مشاكل الاكثرية الساحقة من المنتجين وهم العاملين. اما النظام الاشتراكي فتحكمه علاقات انتاج يقيمها في شعار "كل شيء من اجل الانسان" ولهذا فلا مجال للبطالة والاستغلال وثراء فئة على حساب الاكثرية.

وهذه من جملة الاسباب التي تدفع الجماهير الكادحة الى النضال في سبيل انتصار الاشتراكية وهي احدى العوامل التي تستند اليها القوى الثورية في سيرها مع مجرى التاريخ الحتمي الهادي الى انهيار الراسمالية وانتصار الاشتراكية!

ابو فجر

البطالة في الدول الاشتراكية جزء من الماضي

نشرت مجلة "الايكونومست" البريطانية في عدد ٧٨.٦.٢٤ مقالا بعنوان "لا توجد بطالة في دول الكوميكون (منظمة التعاضد الاقتصادي للدول الاشتراكية)". وتضمن المقال احصائيات تبين ان ظاهرة البطالة في الدول الاشتراكية قد امست جزءا من الماضي.

واكثر من ذلك فان من القضايا الاساسية التي تواجه اقتصاد الدول الاشتراكية هو النقص في عدد العمال. فتقول المجلة مثلا ان الطلب على الايدي العاملة في بلغاريا قد زاد عن العرض عام ٧٥ بـ ٢ بالمائه في الصناعة و ٣ بالمائه في قطاع البناء و ٤٫٥ بالمائه في المواصلات. اما في تشيكوسلوفاكيا فقد بلغ النقص في الايدي العاملة في الصناعة ١٠ بالمئة.

وتسود هذه الظاهرة في الدول الاشتراكية في الوقت الذي تشهد الدول الراسمالية موجة كبيرة منا لبطالة وتصل بنسبة العاطلين عن العمل فيها معدلات كبيرة جدا.

ارتفاع سعر الوقود

اقرت وزارة المواصلات الاسرائيلية صيغة اقتراح تقضي برفع اسعار الوقود في اسرائيل بنسبة ٢٠ بالمئة وقد جاء الاقتراح بهدف الحد من استهلاك الوقود وتوفير الطاقه. وستقوم الوزاره قريبا بتقديم اقتراحها الى اللجنة الوزاريه للشؤون الماليه والاقتصادية للمصادقة عليها.

إنخفاض قيمة الصادرات الاسرائيلية

تشير تقارير قسم الابحاث التابع لبنك اسرائيل الى ان قيمة الصادرات الاسرائيلية انخفضت في شهر حزيران الماضي بنسبة ٢٥ بالمئة عما كانت عليه في شهر ايار. وقد بلغت تلك الصادرات خلال شهر ايار ٢١٦ مليون ليره في حين لم تتجاوز ١٦٢ مليون في الشهر الماضي.

كما يشير المراقبون في بنك اسرائيل وفي وزارة التجاره ايضا الى ان قيمة الصادرات الاسرائيلية لم تهبط بهذه الدرجة منذ ايلول ١٩٧٧. وقد سجل مثل ذلك الهبوط في فروع التصدير الاساسية كالمنتوجات الزراعية والصناعية والالماس.

ازدياد العجز في ميزان الدولة

بلغ العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي في الربع الاول من السنة الجارية ٧٩٥ مليون دولار اي بزيادة ١٥٥ مليون دولار (٢٤ بالمئة) عنه في الفترة المقابلة من السنة الماضية. وتشير مصادر دائرة الاحصائيات المركزية الى ان ذلك الازدياد نتج بالدرجة الاولى عن زيادة ثمن المستوردات الامنية "المباشرة" بمبلغ ٢١٥ مليون دولار. (اي بزيادة ٩٠ بالمئة عنه في السنة الماضيه) في حين هبط ثمن المستوردات في القطاع المدني بمبلغ ٨٠ مليون دولار اي ٢٠ بالمئة عنه في السنة الماضية.

الاقتصاد الراسمالي العالمي يتعرض لدورة جديدة من الهبوط

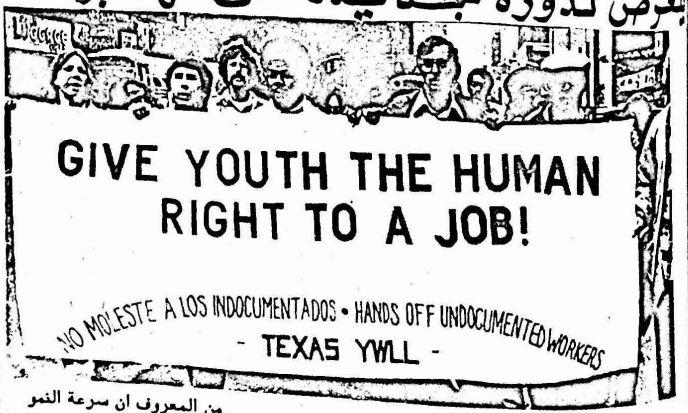

الانتعاش الاقتصادي في الدول الراسمالية الذي بدأ بعد انتهاء فترة الكساد ١٩٧٥ وصل الى نهايته - انخفاض انتاجية العمل في الدول الراسمالية الرئيسية - سنة ١٩٧٦ في الدول الراسمالية الرئيسية.

وذكرت مجلة "تايم" الاميركية في عددها الصادر بتاريخ ٧٨.٦.٢٦ ان انتاجية العمل في الولايات المتحدة قد ازدادت بنسبة ٢ر١ بالمئة فقط عام ٧٧ بينما كانت بزيادة ٦ر٨ بالمئة سنة ٧٦. وفي اليابان بلغت الزيادة ٦ر١ بالمئة مقابل ١٣ بالمئة عام ٧٦، وفي المانيا الغربية ٤ر٤ بالمئة مقابل ٨ر١ بالمئة. اما في بريطانيا فقد انخفضت انتاجية العمل بنسبة ٤ر١ بالمئة عام ٧٧ بينما كانت الزيادة قد بلغت ٤ر٣ بالمئة عام ٧٦.

وتعرض الاقتصاد الاميركي الى ضربة شديدة اذ تميز بزيادة انتاجية العمل في كافة القطاعات بنسبة ٢ر٢ بالمئة فقط في السنة الماضية مقابل ٨ر٦ بالمئة سنة ٧٦. وتدل معطيات دائرة العمل الاميركية ان ٢٥ من اكبر ٦٦ مجموعة صناعية رئيسية في البلاد قد شهدت تدنيا كبيرا في انتاجية العمل في عام ٧٧. وكانت اكثر الصناعات انخفاضا: اشغال الطوب (٤ر٧ بالمئة)، طحن القمح (١ر٧ بالمئة) بينما انخفضت انتاجية العمل في صناعة الفحم بـ ٢ر١ بالمئة.

وتقول المجلة الاميركية "ان هذه الارقام الاميركية المخيبة للامال هي جزء من اتجاه عالمي في الاقتصاد (الراسمالي) يشير الى انتهاء فترة الانتعاش التي شهدها بعد كساد ١٩٧٤ - ١٩٧٥".

ان هذه الاخبار تدل دلالة اكيدة على فشل النظام الراسمالي في تجاوز الازمات الاقتصادية التي تمسه وتبين كذلك ان كل محاولات الترقيع والتجميل لهذا النظام العفن لن يكتب لها النجاح.

من المعروف ان سرعة النمو الاقتصادي وحيويته في اي بلد من البلدان تقاس بمدى الزيادة السنوية الحاصلة في انتاجية العمل، اي الزياده في قيمة السلع التي ينتجها العامل في ساعة عمل واحدة.

وتفيد مصادر الاحصائيات الدولية ان هذا المؤشر الهام قد